

إلى المحكمة الاتحادية العليا  
مع التحية

منذ فترة تدور في ذهني العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة واضحة وصريحة من محكمتكم الموقرة لكي آقف على بعض الحقائق التي قد تكون مبهمة لي وللمواطنين ولكنها واضحة لأغلب السياسيين والمسؤولين الحكوميين من الأحزاب والكتل المنتفذة وصاحبة القرار في هذا البلد. انكم يتجاهلوننا وينارون نارة وتعصبون ويتجاوزون على القانون وينساقون وراء أهوائهم الشخصية والسياسية المغلفة بالحق والانتقام وإيذاء الآخرين نارة أخرى ويعتقدون أنهم فوق القانون ولا أحد يستطيع محاسبتهم وارتأيت أن أوجهها إلى محكمتكم الموقرة عبر جريدة الزمان ليطلع عليها أكبر عدد من أبناء شعبنا والموضوع يتعلق بصرف مكافئة نهاية الخدمة لمنتسبي الجيش السابق فمع أن قانون الخدمة والتقاعد العسكري الرقم (3) لسنة 2010 قد ساوى بينهم وبين منتسبي الجيش الحالي لكن الحكومات المتعاقبة وهيئة التقاعد لم ينفذوا القانون ولم يصرفوا المكافئة المنصوص عليها في المادة (55) منه لأسباب انتقامية ليس إلا ومن هذه الأسباب:

س 1: أهل تستطيع إحدى السلطات التنفيذية أو التشريعية عدم تنفيذ قرار ولمزم ونهائي تصدره المحكمة الاتحادية العليا؟

س 2: هل تستطيع وزارة أو مؤسسة وهيئة عدم تنفيذ قرار بات ولمزم ونهائي تصدره المحكمة الاتحادية العليا؟

س 3: هل يستطيع أي سياسي كبير أو مسؤول حكومي مهما كانت درجته الوظيفية عالية كوزير أو رئيس هيئة أو مدير عام عدم تنفيذ قانون صدر منذ أكثر من ثماني سنوات وحظي بموافقة السلطات جميعاً ونشر في جريدة الوقائع العراقية حينئذٍ وبهمت بحياة شريحة مهمة من المجتمع العراقي واقصد هنا قانون الخدمة والتقاعد العسكري الرقم 3 لسنة 2010.

س 4 والآخر: وهذا السؤال يرتبط بالسؤال الذي قبله فهل يستطيع هذا السياسي أو المسؤول الحكومي الرفيع أو الوزير أو المدير العام عدم تنفيذ قرار يصدر من المحكمة الاتحادية العليا تطالبه بتنفيذ القانون رقم (3) أعلاه الناقد الذي صدر عن الحكومة ومجلس النواب منذ أكثر من ثماني سنوات ونشر حينه في جريدة الوقائع العراقية؟ فإذا كان الجواب نعم تستطيع الحكومة أو مجلس النواب عدم تنفيذ قرارات المحكمة الاتحادية ويستطيع المسؤول الحكومي عدم تنفيذ القوانين الحكومية النافذة ويستطيع عدم تنفيذ قرارات المحكمة الاتحادية أعطونا توضيح يرحمكم الله وإذا كانوا لا يستطيعون إلا تنفيذ كل القوانين اللازمة التي تصدرها الحكومة وتحظى بموافقة السلطات جميعاً ويتم نشرها في الجريدة الرسمية فلماذا لا تنفذ الحكومة قانون الخدمة والتقاعد العسكري الرقم 3 لسنة 2010 بكل مواده بل نفذت مواد وتركت أخرى تهتم بمعيشة وحياة فئة واسعة من أبناء الشعب ومنها صرف مكافئة نهاية الخدمة لضباط ومراتب الجيش السابق ، ولماذا ولم ينفذ رئيس هيئة التقاعد الوطنية قانون الخدمة والتقاعد العسكري الرقم 3 لسنة 2010 والذي تم نشره في جريدة الوقائع العراقية في عددها 4143 في 8 شباط 2010 ورفض صرف مكافئة نهاية الخدمة لمنتسبي الجيش السابق بعد أن ساوى القانون الجديد بين منتسبي الجيش السابق والحالي في الحقوق ومنها حق استلام مكافئة نهاية الخدمة والإجازات المتراكمة ورفض كذلك كل الدعوات وقرارات الحاكم ومطالبات مجلس النواب التي طالبت بصرف المنحة ثم رفض قرار المحكمة الاتحادية العليا التي طالبت بقرار واضح وصريح بصرف مكافئة نهاية الخدمة لمنتسبي الجيش السابق أسوة بمنتسبي الجيش الحالي مع العلم أن هذه المكافئة يستحقها كل موظف حكومي عسكري أو مدني خدم وطنه وشعبه أكثر من (15) سنة بغض النظر عن قوميته ووطنه وانتمائه وديانته وهي في الواقع ادخار من رواتب هؤلاء الموظفين والعسكريين وليس منة من أحد مع العلم أن هيئة التقاعد تصرف المكافأة والراتب التقاعدي لمن منحوا رتباً عالية من السياسيين الذين لم يخدموا يوماً واحداً في الجيش وليس لديهم ادخار يصرف منه راتبهم التقاعدي أو مكافأتهم ، وإذا كان العذر بعدم الصرف التخصيمات المالية فلماذا تخصص مبالغ لمنتسبي الجيش الحالي وتصرف لهم مكافئة نهاية الخدمة ولا تخصص لمنتسبي الجيش السابق وهم أقدم وأحق ، ثم لماذا تتحامل هيئة التقاعد والحكومة ومديرية التقاعد العسكري الحلقة الزائدة التي انشأتها وزارة الدفاع لتزويد الترحيل في مؤسسات الوزارة وذلك لوجود شعبة للتقاعد العسكري في هيئة التقاعد ، وبعد شكاوى عديدة ومطالبات وتدخل قوى سياسية ثم الإعلان في وسائل الإعلام ولاكثر من مرة من قبل رئيس هيئة التقاعد من أنهم سيصرفون مكافئة نهاية الخدمة لمنتسبي الجيش السابق على أساس رواتب سنة 2005 ومرة على الراتب الاسمي (وهي مجرد أقاويل كسابقاتها) وهذه مخالفة كبيرة للمادة 55 من الفصل الثاني من القانون التي تقول تقول نصاً (إذا أحيل العسكري أو اعتبر محالاً إلى التقاعد أو أعيد إلى التقاعد تدفع له مكافئة نهاية الخدمة تعادل راتبه الكامل لمدة (1) سنة واحدة ولرة واحدة) فهم يحرفون القانون والمبادئ انتقامية ، الآن وقد حصلت موافقة رئيس الوزراء على صرف المكافئة للمرة الثانية وخصصت وزارة المالية المبالغ اللازمة لها ومع ذلك لم يوافق رئيس هيئة التقاعد على الصرف فهل يجوز أن يتجاهل موظف كل مراحجه في الدولة والحكومة ويمتنع عن تنفيذ قرارات رئيس الوزراء ومراحجه والأجهزة القضائية والملصحة من يفعل ذلك ويحرم عوائل وعسكريين ضحوا من أجل وطنهم وشعبهم من حقوقهم القانونية وماهي غايته وما هي الجهة التي تنفق وراءه في أفعاله هذه ولماذا؟ مع فائق شكري وتقديري للمحكمة الاتحادية العليا وجهودها في إحقاق الحق وتحطيق القانون على الجميع دون تمييز لاعتبارات سياسية أو وظيفية أو معنوية.

## سامي الزبيدي

عمان

## هاشطاتك سياسية

## البعثيون و الإسلاميون

البعثيون عندما بدأوا حكمهم ،و قبل إعلان سلطتهم القمعية وديكتاتوريتهم الصدامية ،خدعوا العراقيين بتحقيقهم إنجازات خدمية وعمرانية ،إستراتيجية في شتى المجالات ،بقيت حتى اليوم تخدم البلاد بعلمها في بغداد و جميع المحافظات ،غير أن الإسلاميين بدأوا حكمهم بالفوضى والبطانية والفساد و ما زالوا مستمرين على ذلك بوتيرة متصاعدة منذ 15 عاماً و إلى اليوم بدون وجود بوادر حقيقية للنهوض و البناء و الإعمار مع حجم الدمار و الخراب الذي حصل .

## شائعات الكتلّة الكبرى

كان محور كتلة النواة (سائرون و النصر) يقول ،أن لديه 188 نائباً بورقة موقعة برؤساء كتلتهم ،بينما يدعي محور الآخر البناء (الفتح و القانون) ،أنه جمع 145 نائباً من خلال توافيق حية بأبيديهم ،و لو جمعنا العديدين يكون ناتجه 333 نائباً بدون الكرد ،و هو أمر غير معقول ومقبول منطقاً و عقلاً،خصوصاً بعد تأكيدات التحالف الكردي أنه حتى اللحظة لم يحسم أمره بالدخول لأي من المحورين ،و أنه على مسافة واحدة منهما ،حتى تحقيق أهم مطالبه الثلاثة بشأن الإقليم ليعلمنا بعدها الانضمام لمن يستطيع لذلك.

## القنصلية الإيرانية

لم أر وأقرأ منشورا وطنياً واحداً ،عن العراق الذي يحترق منذ 15 عاماً في صفحات اولئك التباكين على حرق القنصلية الإيرانية في البصرة،أن كانوا ينتمون حقاً لهذا البلد ،غير أن احتراق القنصلية الفارسية،أظهر ولااتهم الخارجية .. انا سعيد بعراقيتي و وطنيتي، ولكنكم ستموتون و أنتم مشكوك بوطنيتكم داخلياً ،و غير معترف بعمالكم خارجياً .

## حسين محمد الفيحان

كربلاء

## ماكرون يأسف لوقف الدعم الأمريكي لوكالة الأونروا

## مقتل ثلاثة فلسطينيين برصاص الجيش الإسرائيلي على حدود غزة



مقتل: جثة الطفل الفلسطيني شادي عبد العال بعد مقتله برصاص الجيش الإسرائيلي

عقب إقامة دولة إسرائيل. ووصفت حنان عشاوي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قرار الولايات المتحدة بأنه "متهور وغير إنساني" في حين أشادت به إسرائيل التي تريد تقليص عدد اللاجئين إلى الحد الأدنى.

الحفاظ على مدارسها ومراكزها الصحية مفتوحة حتى نهاية العام. وكانت الولايات المتحدة أكبر مساهم في هذه الوكالة التي قدمت لها 350 مليون دولار ( 300 مليون يورو) في عام 2017. انشقت 'الأونروا' قبل نحو 70 عاماً

جانب واحد بالقدس عاصمة لإسرائيل على الفور ما وصفوه بأنه 'هجمة تصعيدية مدروسة'. وتقدم الأونروا خدمات إغاثية وصحية وتعليمية لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني وهي الذين جمعوا الاتصال بالحكومة وتحتاج إلى 200 مليون دولار

غزة (الأراضي الفلسطينية)، ( ف ب) - قتل ثلاثة فلسطينيين، أحدهم صبي في الثانية عشرة، أمس برصاص الجيش الإسرائيلي إثر تجدد المواجهات على حدود قطاع غزة، كما أعلنت وزارة الصحة في القطاع الخاضع لسيطرة حركة حماس.

وقتل الصبي شادي عبد العزيز عبد العال (12 عاماً) برصاصه في الراس قرب جباليا في شمال القطاع. واتشار أشرف القدرة الناطق باسم الوزارة لوكالة فرانس برس إلى 'استهداف الشاب هاني عفانة (21 عاماً) برصاص الاحتلال شرق رفح في جنوب قطاع غزة، مبيناً أنه 'استشهد أيضا الشاب محمد شقورة ( 21 عاماً) شرق مخيم البريج في وسط القطاع.

وأصيب 248 شخصاً بجروح بينهم 80 بالرصاص الحي الإسرائيلي منهم مسعفان وصحافي، وفق ما قال القدرة، حين خرج آلاف الفلسطينيين للظواهر مجدداً في مناطق مختلفة على طول الحدود الجمعة.

واوضح المصدر نفسه ان 'سنة من المصابين في حالة خطيرة او حرجة'. وقالت متحدثة عسكرية اسرائيلية لفرانس برس ان نحو 13 ألف فلسطيني شاركوا في تظاهرات عنيفة، مضيفة ان متظاهرين احرقوا اطارات ورشقوا حجارة

وزجاجات حارقة في اتجاه السياج الامني ونقاط تركزن الجند الاسرائيليين. من جهة ثانية، قصفت المدفعية الاسرائيلية نقطة مراقبة تابعة لحركة حماس شرق منطقة الزيتون شرق مدينة غزة وموقعا شرق خان يونس في جنوب القطاع، ما اسفر عن اضرار بدون ان تسجل اصابات، بحسب مصدر امني في غزة.

وتشهد حدود غزة منذ الثلاثين من آذار/مارس احتجاجات تبعل الذروة كل يوم جمعة لتأكيد 'حق العودة للاجئين' الى بلداتهم التي هجرها أو طردوا منها قبل نحو سبعين عاماً، والمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ أكثر من عشر سنوات، وفق الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة.

وبررت اسرائيل استخدام قواتها الرصاص الحي ضد المتظاهرين بالدفاع عن حدودها، منتهمة حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة بمحاولة استخدام الاحتجاجات كغطاء لشن هجمات.

وبذلك يرتفع الى 179 عدد الفلسطينيين الذين قتلوا برصاص الجيش الإسرائيلي منذ الثلاثين من آذار/مارس. وكان جنسدي اسرائيلي قتل في العشرين من تموز/يوليو. وادان المسؤولون الفلسطينيون الذين جمعوا الاتصال بالحكومة الاميركية منذ اعتراف رئيسها من

## جامعة الفلوجة / شبة العقود الحكومية

## م/ اعلان مزايده

## تعلن جامعة الفلوجة عن اجراء مزايده عنثنية لتأجير النوادي و الاكشاك التابعة لها

والمبينة اوصافها في ادناه، وفقاً لقانون بيع وإيجار اموال الدولة ذي الرقم 21 لسنة 2013

المعدل ، ففعل الراغبين من اصحاب الخبرة والاختصاص الحضور الى شعبة العقود الحكومية

في رئاسة الجامعة للاطلاع على الشروط المطلوبة وتقديم الوثائق اللازمة مقابل مبلغ غير قابل

للرد قدره خمسون الف دينار عن كل عقار ، ويتحمل من ترسو عليه المزايده اجور الخدمة

البالغة (2%) من بدل رسو المزايده . تجري المزايده في الساعة العاشرة من صباح يوم

الثلاثاء الموافق 25 /9 /2018 في رئاسة الجامعة- شعبة العقود الحكومية و يودع المزايده

تأمينات بنسبة (20%) من بدل الاجار الكلي قبل الاشتراك بالمزايده وفق القائمة الاتية :

ت	نوع العقار	مكان العقار	لكلفة التقديرية للإيجار السنوي رفصاً	لكلفة التقديرية للإيجار السنوي كتابية	ملاحظات
1	حائوت	كلية الادارة والاقتصاد	1.500.000	مليون وخمسمائة لفا دينار	
2	نادي طلابي	كلية الادارة والاقتصاد	10.000.000	عشرة ملايين دينار	لإيجار أرض وفق المخططات الهندسية
3	محل استنساخ	كلية الادارة والاقتصاد	3.000.000	ثلاثة ملايين دينار	لمعدة من قبل الجامعة ، على ان يقوم لمستأجر بتشييد البناء وتخصم قيمة البناء من بدل الاجار السنوي وفقاً للعقد الذي سيبرم لاحقاً على ان يعن لمجمع مرة واحدة وتصبح الكلفة التخمينية للمجمع 14.500.000 أربعة عشر مليون وخمسمائة لفا دينار
4	محل مستزمامات طلابية	كلية الادارة والاقتصاد	1.500.000	مليون وخمسمائة لفا دينار	
5	نادي طلابي	كلية العلوم الاسلامية	4.000.000	اربعة ملايين دينار	تعلن مرة واحدة وتصبح الكلفة التخمينية للمجمع 5.500.000 خمسة ملايين وخمسمائة لفا دينار
6	محل استنساخ	كلية العلوم الاسلامية	1.500.000	مليون وخمسمائة لفا دينار	
7	كثك استنساخ	كلية القانون	3.000.000	ثلاثة ملايين دينار	
8	كثك مستزمامات طلابية	كلية الطب	1.500.000	مليون وخمسمائة لفا دينار	
9	لتصوير لفتوغرافي	كليات الطب والعلوم الاسلامية و العلوم التطبيقية	3000.000	ثلاثة ملايين دينار	مع اكمالها وضع كثك بمساحة لا تزيد عن 3*2 لغرض الكمال مستزمامات لتصوير
10	نادي طلابي	كلية العلوم لتطبيقية	1.500.000	مليون وخمسمائة لفا دينار	
11	محل مستزمامات طلابية	كلية العلوم لتطبيقية	1000.000	مليون دينار	

## وزارة العدل

## دايرة التنفيذ

مدير تنفيذ الرصافة

رقم الاضبارة: ٢٠١٨ / ١٢٠١

التاريخ: ٢٠١٨ / ٩ / ٥

## الى المنفذ عليه

## احمد حلو طاهر

لقد تحقق لهذه المديرية من الاشعار الوارد لنا من مركز شرطة التهذيب

بالعدد ٧٦٢ في ٢٥ / ٦ / ٢٠١٨ وتأييد امين قطاع ٢٠ بأسم هاشم جار

الله انك مجهول محل الإقامة وليس لك موطن دائم او مؤقت او مختار،

يمكن اجراء التبليغ عليه واستنادا للمادة (٢٧)من قانون التنفيذ تقرر

تبليغك اعلانا بالحضور في مديرية تنفيذ الرصافة خلال خمسة عشر

يوما تبدأ من اليوم التالي للنشر لمباشرة المعاملات التنفيذية

بحضورك وفي حالة عدم حضورك ستبأشر هذه المديرية باجراءات

التنفيذ الجبري فوق القانون:

**اوصاف المحرر :**  
بالزامك بتادية للمدعي مدير عام مصرف الرافدين/ اضافة الى وظيفته مبلغ قدره مليونان وخمسمائة واربعة وستون الف دينار مع الفائدة الاتفاقية بنسبة ٦٪ اعتبارا من تاريخ منحه القرض في ٨ / ٩ / ٢٠٠٨ ولغاية السداد التام وتحميله الرسوم او المصاريف واتعاب محاماة وكيله الحقوقي حسب النسب القانونية.

## وزارة العدل

## دايرة التنفيذ

مدير تنفيذ الرصافة

رقم الاضبارة: ٢٠١٨ / ٧٥٣

التاريخ: ٢٠١٨ / ٩ / ٥

## الى المنفذ عليه

## حسين محمد مهدي

## فراس تركي عبد الامير

لقد تحقق لهذه المديرية من اشعار القائم بالتبليغ وتأييد المجلس

المحلي لحي الكاظمية انك مجهول محل الإقامة وليس لك موطن دائم او

مؤقت او مختار، يمكن اجراء التبليغ عليه، واستناداً للمادة (٢٧) من

قانون التنفيذ تقرر تبليغك اعلانا بالحضور في مديرية تنفيذ الرصافة

خلال خمسة عشر يوماً تبدأ من اليوم التالي للنشر لمباشرة المعاملات

التنفيذية بحضورك وفي حالة عدم حضورك ستبأشر هذه المديرية

باجراءات التنفيذ الجبري وفق القانون:

**المنفذ العدل**  
**اوصاف المحرر :**  
قرار محكمة بداءة الكاظمية بالعدد ١٠٢٨ / ب/ ٢٠١٧ المؤرخ في ٢٥/٧/٢٠١٧ والمتضمن الزام المدين كل من (حسين محمد مهدي وفراس تركي عبد الامير) بتاديتهم مبلغ ( ٤٧٥،٠٤٧٠،١٣) مليون دينار بالتكافل والتضامن للدائن مصرف الرافدين.